

## دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

أ.د. / رابح زبييري - جامعة الجزائر -

### مقدمة:

رغم سلسلة الإصلاحات المتعاقبة التي خضع لها قطاع الزراعة في الجزائر، قصد جعله قادرا على مواجهة الطلب الوطني المتزايد على المواد الغذائية، فإن عجز الإنتاج الوطني عن مسايرة الطلب ما فتئ يزداد يوما بعد يوم، ويزداد معه اعتماد الجزائر على الأسواق الخارجية لتوفير احتياجات شعبها من الغذاء حيث وصلت قيمة فاتورتها الغذائية 4.8مليار دولار في سنة 2007، وهذا مؤشر على أن أمنها الغذائي أصبح في خطر حقيقي. يجب التصدي له بسرعة وبجميع الوسائل.

وفي هذه الورقة البحثية نحاول تسليط الضوء على دور الصناعات الغذائية في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال المحاور التالية:

- تحديد مفهوم الأمن الغذائي ومضمون الصناعات الغذائية.
- مداخل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي.
- موقع الصناعات الغذائية من إستراتيجية التنمية في الجزائر.
- تطور مساهمة إنتاج الصناعات الغذائية في تغطية الطلب الوطني .

### أولاً: تحديد مفهوم الأمن الغذائي ومضمون الصناعات الغذائية

#### 1- تحديد مفهوم الأمن الغذائي:

حسب منظمة الأغذية والزراعة (1)، يعني الأمن الغذائي حصول جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية، مأمونة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية اللازمة لكي يعيشوا حياة نشطة وصحية.

ويتضمن التعريف ثلاث أبعاد للأمن الغذائي هي:

- توفير إمدادات الغذاء بالكميات والنوعيات المطلوبة
- استقرار وانتظام هذه الإمدادات
- إمكانية حصول المواطنين عليها في الوقت المناسب

وهكذا فإن الموقف السليم للأمن الغذائي يقتضي فضلا عن وجود المواد الغذائية في السوق بالكمية والنوعية المطلوبتين على مدار أيام السنة يقتضي أن يتوفر لدى الأفراد القدرة الشرائية التي تمكنهم من اقتناء ما يحتاجونه منها .

وتختلف متطلبات تحقيق الأمن الغذائي باختلاف النطاق الذي يشملته إن كان على مستوى الأسر أو الأقاليم أو الدول أو العالم ككل.

ففي الوقت الذي يعتبر مستوى الدخل الفردي المحدد الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي للأسر، وبالنسبة للدولة تبقى الأبعاد الثلاثة للأمن الغذائي كما هي بالنسبة للمواطن، ولكن مع تحديد أكثر للمفهوم، فالوفرة يجب أن تكون أساسا من خلال الإنتاج المحلي بحيث لا تقل نسبة تغطيته للطلب الوطني على السلع الغذائية الأساسية 60 بالمئة، والاستقرار يعني انتظام الإمدادات الغذائية للدولة كميا ونوعيا وزمانا، أما تحقيق الأمن الغذائي لدول العالم ككل يتطلب قدرا من التضامن الدولي.

## 2- مضمون الصناعات الغذائية وتطورها:

تعتبر الصناعات الغذائية فرعا من قطاع الصناعات التحويلية، يقوم بتحويل أو تصنيع المواد الخام الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية إلى سلع غذائية جاهزة أو شبه جاهزة لإشباع حاجات الإنسان، وإمكانية حفظها من الفساد لأطول مدة ممكنة، مع الاحتفاظ بقيمتها الغذائية، وذلك لاستخدامها في مواسم وأماكن غير التي أنتجت فيها (2).

وقد كان للتنافس الشديد بين الدول المتقدمة على تأمين غذاء كاف وصحي لشعوبها اثر كبير في تطوير الصناعات الغذائية وتغيير نظرة المستهلكين إلى الغذاء وتفضيل الأغذية المصنعة لسهولة إعدادها للاستهلاك، حيث ظهر اتجاه لإنتاج أغذية من مصادر نباتية تقارب في

قيمتها الغذائية تلك المستخرجة من مصادر حيوانية، وانتقلت كثير من الدول من مرحلة الاهتمام بمشكلة توفير ما يكفي من المواد الغذائية لمواطنيها من أجل البقاء إلى مرحلة السعي إلى توفير مواد غذائية تسمح بتحسين مستواهم المعيشي .

ومنذ أكثر من عقدين أصبحت الصناعات الغذائية تحتل مكانة متزايدة الأهمية في اقتصاديات العديد من الدول، فحسب دراسة قام بها المركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطة التابع للوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية، بلغ الإنتاج العالمي للصناعات الغذائية 2400 مليار دولار سنة 2004 (أي ما يعادل 4 بالمئة من الناتج العالمي الخام) وتشغل 22 مليون عامل.

كما أوضحت نفس الدراسة أن الدول المتقدمة تسيطر على 70 % من الإنتاج العالمي لهذه الصناعات، وقدر نصيب الاتحاد الأوروبي وحده من هذه الصناعات بـ 800 مليار دولار سنة 2002 وهذا لمواجهة طلب 450 مليون مستهلك، وتتوقع الدراسة أن يتضاعف الطلب على المواد الغذائية في دول الاتحاد مع حلول عام 2015 ليصل إلى 500 مليار دولار مقابل 250 مليار دولار سنة 2000، وتندرج الصناعات الغذائية ضمن نمط الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يهيمن عليها في الغالب القطاع الخاص، وتتميز بخصائص تجعل إقامتها ممكنة، بل ومحبذة في الدول النامية وهذه الخصائص هي:

- قلة رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .
- سهولة التخصيص وتقسيم العمل .
- صغر حجم الوحدات الإنتاجية .
- بساطة التكنولوجيا المستعملة .
- كثافة عنصر العمل .

\* علاقة الصناعات الغذائية بالتطور التكنولوجي: لقد قامت الثورة الخضراء في أوائل الستينات من القرن الماضي عندما توصلت مؤسسة روكفلر إلى استنباط أصناف جديدة من القمح والأرز مبكرة النضج وعالية المحصول، مما أدى إلى زيادة كبيرة غير مسبوقه في إنتاجية هذين المحصولين الغذائيين الأساسيين وفي إنتاجهما الكلي، سمحت

بتجنيب دول مغربة الوقوع في مجاعات كانت مرشحة للوقوع فيها بسبب عدد سكانها مثل الهند.

يمكن القول أن النجاحات التي حققتها الثورة الخضراء في النصف الثاني من القرن الماضي، قد لا تكون كافية اليوم وغدا أمام تحديات المستقبل ومتطلبات الأعداد المتزايدة من السكان، وهنا يجيء دور التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تعقد البشرية عليها الأمل لتأمين احتياجاتها من الغذاء، ويتوقع البعض (3) أن يكون وقع التكنولوجيا الحيوية الحديثة على الزراعة والغذاء أكبر بكثير من وقع الثورة الخضراء رغم أنها لا تزال في بداية مرحلتها. ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين الثورتين في النقاط التالية :

- ارتبطت الثورة الخضراء بمحاصيل الحبوب الرئيسية (القمح، الأرز والذرة) وامتدت أثارها إلى الدول النامية فقط بينما الثورة البيوتكنولوجية تؤثر في جميع المحاصيل النباتية والحيوانية، ومن ثم فإن أثارها لا بد أن تمتد إلى جميع أنحاء العالم.
- في حالة الثورة الخضراء تركزت جهود توليد التكنولوجيا في المؤسسات البحثية الحكومية الوطنية والدولية، أما في حالة التكنولوجيا الحيوية فإن الفاعلين الأساسيين هم شركات القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات بوجه خاص.
- الآثار الجانبية للثورة الخضراء محدودة ويمكن التغلب عليها، بينما أثار الثورة البيوتكنولوجية ستكون أبعد مدى وأصعب تحكما، خاصة بالنسبة للدول النامية.

أن الاستغلال الجيد لنتائج الثورة البيوتكنولوجي الايجابية على الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتسخيرها لخدمة الأمن الغذائي للإنسان يستلزم الاهتمام بتطوير الصناعات الغذائية للمحافظة على فيض الإنتاج الزراعي وضبط تموين الأسواق بالمواد الغذائية.

## ثانياً: مداخل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

إن الصناعات الغذائية بالمفهوم الذي حددناه سابقاً بإمكانها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي أو تحسينه من عدة مداخل نذكر أهمها :

### 1- تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك:

كثير من المنتجات الزراعية التي تعتبر أساسية في تغذية الإنسان، تتطلب عمليات إعداد وتحويل حتى تصبح قابلة للاستهلاك المباشر كما هو الأمر بالنسبة للحبوب والبقول والبقول الزيتية... الخ وهي العمليات التي كانت تتم في البيوت بطرق تقليدية لم تعد تستجيب لمتطلبات المجتمعات الحديثة بسبب انخفاض كفاءتها من جهة وعدم قدرتها على مساندة الطلب المتزايد للمناطق الحضرية على الغذاء الجاهز من جهة أخرى، فلم يعد من المتصور قيام كل الأسر بتحضير الخبز في المنزل ناهيك عن طحن الحبوب لتحويلها إلى دقيق لصناعة الخبز، بحيث أصبحت خدمات المخازن في كثير من البلدان مدرجة ضمن الخدمات العامة التي يلزم القانون القائمين عليها على ضمان الحد الأدنى منها حتى في حالات الإضراب.

### 2 - المحافظة على القيمة الغذائية للسلع الغذائية:

نظراً لكون المنتجات الزراعية الغذائية مواد حية، فإن استمرار النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية يؤدي إلى تهتك جدر الخلايا وحدوث تبدلات كيميائية في مكوناتها مما يسبب فسادها وتدهور قيمتها الغذائية كلما زاد الفاصل الزمني بين وقت نضجها ووقت استهلاكها، ولكن بفضل التطور الذي حدث في مجال تكنولوجيا تصنيع المواد الغذائية، أمكن إبطاء (وأحياناً وقف) النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية، الأمر الذي سمح بإطالة مدة بقائها صالحة للاستهلاك دون أن تفقد خصائصها الغذائية الأصلية .

### 3 - ضبط تموين السوق بالسلع الغذائية الموسمية:

إن ارتباط الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بوتائر النمو البيولوجية وتأثره الشديد بالمتغيرات المناخية يجعل نمو المحاصيل

الزراعية ونضجها يتميز بالطابع الموسمي المتقطع في الوقت الذي يتميز الطلب على السلع الغذائية بالاستمرارية، ورغم أن التطور في مجال العلوم والتقنيات الزراعية مثل زراعة الأنسجة والتلقيح الصناعي... الخ قد قلل من ظاهرة موسمية الإنتاج الزراعي، إلا أنه لم يستطع إلغاؤها، ومن ثم فإن التوفيق بين الإنتاج الموسمي للسلع الغذائية والطلب المستمر عليها، وضبط تمويل السوق بها بانتظام يتطلب تصنيعها لإمكانية الاحتفاظ بها لاستخدامها في غير مواسم نضجها وفي غير أماكن إنتاجها، مما يسمح بالاستجابة إلى احتياجات المواطنين الغذائية على مدار أيام السنة، كما أن ضبط تمويل السوق بالسلع الغذائية يسمح بالمحافظة على استقرار أسعارها.

#### 4 - تثمين المحاصيل الزراعية الغذائية:

يسمح تصنيع بعض المنتجات الزراعية بزيادة قيمتها الاقتصادية والغذائية وذلك من خلال عمليات الحفظ والتعبئة والتغليف التي تسمح بنقلها بسهولة وبتكاليف أقل من المناطق التي يقل فيها الطلب عليها إلى المناطق التي يزداد فيها داخل البلد أو تصديرها إلى بلدان أخرى، كما يمكن إضافة بعض الفيتامينات والعناصر المغذية للمواد الفقيرة مما يزيد من قيمتها الغذائية، وقد ساعدت هذه التقنية في كثير من البلدان على إنتاج أنواع عديدة من الأغذية المتفاوتة في قيمتها الاقتصادية والغذائية بما يتناسب مع احتياجات مختلف الفئات العمرية للمستهلكين وقدراتهم الشرائية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يوجد ما يزيد عن 90 ألف نوع من الأغذية المصنعة (4).

#### 5 - تسهيل إعداد وجبات غذائية صحية:

تقوم الصناعات الغذائية بدور مهم كذلك في توفير أغذية ذات قيمة غذائية متوازنة وصحية تتميز بسهولة تحضيرها للاستهلاك، وهذا ما يتماشى مع ظروف أعداد متزايدة من الأسر الحضرية بسبب انتقال المرأة إلى العمل خارج البيت، حيث يسمح لأفراد الأسرة بتناول وجبات غذائية بشكل طبيعي حتى في الأوقات التي تكون فيها ربة البيت غائبة عن المنزل.

## 6 - تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية:

باعتبار أن المنتجات الزراعية الغذائية تشكل المصدر الرئيسي لمدخلات الصناعات الغذائية، فإن نمو هذه الأخيرة وازدهارها يؤدي إلى زيادة طلبها على المنتجات الزراعية، الأمر الذي يشجع على زيادة إنتاجها، ذلك أن وجود مصانع تستقبل هذه المنتجات الزراعية لتحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك يقدم ضمانات للمزارعين بوجود منافذ لتصريف منتجاتهم، فلا يخشون كسادها خاصة في المواسم التي تتميز بوفرة الإنتاج مما يشجعهم على مواصلة الإنتاج، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدم وجود مصانع بأعداد كافية لتصيير منتوج الطماطم وضعف الطاقة التحويلية للموجود منها يتسبب سنويا في ضياع آلاف الأطنان من منتوج الطماطم الطازج خلال موسم الجني (الصيف) في كل من منطقة أدرار وسهل عنابة المشهورين بوفرة هذا المنتوج، ثم تلجأ الجزائر لاستيراد الطماطم المصبرة من تركيا وإيطاليا وإسبانيا لتلبية الطلب الوطني عليها.

كما أن خصائص وحدات إنتاج الصناعات الغذائية تسمح بإقامة الكثير منها في المناطق الريفية بالقرب من مراكز الإنتاج، مما يوفر فرص عمل إضافية تسمح بالتغلب على الطابع الموسمي للعمل في النشاطات الزراعية، وبالتالي الحد من تيار الهجرة من الريف إلى المدينة.

## 7 - تصنيع الإنتاج السمكي وأغذية الأنعام:

تساهم الصناعات الزراعية الغذائية بطريقة غير مباشرة في توفير المواد الغذائية من أصل حيواني، وذلك من خلال تحويل الحبوب الخشنة وبقايا حصاد المحاصيل الزراعية ومخلفات المسالخ ... إلى أعلاف وأغذية مركزة للمواشي والدواجن مما يسمح بالمحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها (خاصة في مواسم الجفاف) ومن ثم زيادة المنتجات الغذائية الحيوانية كاللحوم والألبان والبيض ... الخ.

كما تساهم الصناعات الغذائية أيضا في زيادة وفرة المواد الغذائية الحيوانية من خلال تصنيع الإنتاج السمكي الذي يتميز بتذبذب كميته وسرعة تلفه، وهنا يجدر التذكير مرة أخرى بأن حوالي 60 % من

أغذية المواشي والدواجن المركزة في الجزائر مستوردة وأن الـ 40% التي تصنع محليا تعتمد في 80 % من مدخلاتها على الاستيراد.

كما وأنه في الوقت الذي وصل فيه متوسط نسبة السمك المصنع إلى 80 % من السمك المصطاد في العالم، فإن هذه النسبة لم تتجاوز 5% في الجزائر، علما بأن كمية السمك التي يتم استخراجها سنويا من المياه الإقليمية للشريط الساحلي الجزائري (المقدر ب 1200 كلم ) لا تتعدى 50% من الكمية القابلة للصيد(5) .

### ثالثا: موقع الصناعات الغذائية من إستراتيجية التنمية

لقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال عدة وحدات إنتاجية في مجال الصناعات الغذائية كان يديرها المجمع الفرنسي " لوسبور" قامت بتأميمها وإسناد مهام تسييرها إلى شركة تسيير وتنمية الصناعات الغذائية التي تأسست خصيصا لهذا الغرض إلى جانب بعض الدواوين المتخصصة، كالديوان الوطني للحليب.

وكان يمكن لهذه الوحدات أن تكون نواة لبناء قاعدة صناعات غذائية متطورة، ولكن نموذج التصنيع الذي اعتمدهت الجزائر خلال العشرية الأولى للتنمية المخططة (1967-1977) القائم على الصناعات المصنعة، لم يول فرع الصناعات الغذائية الاهتمام الذي يستحقه، إذ لم يخصص لهذا الفرع خلال هذه الفترة إلا حوالي 8.6 % من الاستثمارات المرصودة لمجموع القطاع الصناعي -خارج المحروقات- ومع ذلك، فإن الاستثمارات التي استفاد بها على قلتها، لم تجد طريقها إلى التجديد بالكامل، حيث قدرت نسبة الاستثمارات المنجزة في فرع الصناعات الغذائية بـ 4.2 % فقط من الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي - خارج المحروقات-.

هكذا كان على فرع الصناعات الغذائية الانتظار قرابة العقدين من الزمن لينال حظه من اهتمامات حكومة الجزائر المستقلة، وجاء ذلك في إطار التحول الذي طرأ على إستراتيجية التنمية منذ العام 1980، المتمثل في إعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الأساسية للسكان وخاصة الغذائية منها، حيث رصد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) مبلغ 11.2



مليار دج لفرع الصناعات الغذائية، أي ما يعادل 12.2 % من الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة - خارج المحروقات - غير أن هذه الأهمية النسبية لا تلبث أن تتراجع كثيرا إذا علمنا أن هذا المبلغ لا يتضمن إلا 2.5 مليار دج فقط كاستثمارات جديدة والباقي (أي 8.7 مليار دج ) هو عبارة عن بواقي الانجازات المتأخرة عن المخططات السابقة، ثم جاء المخطط الخماسي الثاني (1985-1989 ) ليحافظ على حصة الصناعات الغذائية من الاستثمارات المخصصة عند مستوى منخفض، إذ لم تتجاوز نسبتها 6.5 % من مجموع الاستثمارات المرصودة لقطاع الصناعة - خارج المحروقات - ومع بداية عقد التسعينات (من القرن 20 ) دخلت الجزائر مرحلة التنمية من خلال المخططات السنوية التي اعتبرت كأداة كفيلة بالتطهير الاقتصادي وتحقيق الفعالية.

وقد ركزت هذه المخططات في الميدان الصناعي على إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة(6) قصد الإسراع بتلبية الحاجات المحلية من التجهيزات وكذا الاستهلاك الغذائي، وفي إطار هذا التوجه الجديد عرفت الصناعات الغذائية اهتماما أكبر، تجسد في ارتفاع حصتها من الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة ( خارج المحروقات ) والتي بلغت 8.9 % خلال الفترة ( 1990-1995 )، وقد تعزز هذا التوجه (بشكل خاص) منذ إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة المتوسطة والصناعة التقليدية، وفتح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في هذا القطاع .

وحسب التحقيق الذي قامت به الوزارة سنة 2003 حول فرع الصناعات الغذائية، فقد عرف هذا الفرع نموا ملحوظا خلال الفترة (1990-2002 )، خاصة السنوات 2000-2003 التي شهدت دخول 38 % من المؤسسات المحققة طور الإنتاج، كما بينت دراسة قامت بها الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار وغطت الفترة ( 1994-2000 ) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في فرع الصناعات الغذائية تركزت في خمسة نشاطات هي، المخابز 27.5 %، المطاحن 13.5 %،

الحليب ومشتقاته 12.8 % تعبئة المواد الغذائية 8.5 %، المشروبات الغازية 7 %.

### رابعاً: مساهمة إنتاج الصناعات الغذائية في تغطية الطلب الوطني

في البداية تجدر بنا الإشارة إلى أنه رغم الصعوبات التي عرفها القطاع الصناعي خلال عشرية التسعينات بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية... الخ غير المواتية التي مرت بها الجزائر، إلا أن مساهمة فرع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة بقيت مستقرة عند نسبة 11 % خلال الفترة 1990-1995 محتلاً بذلك المرتبة الأولى بين مختلف فروع قطاع الصناعة الأخرى - خارج المحروقات - وهي نسبة أكبر من نسبة الاستثمارات التي استفاد بها، مما يدل على أن هذا الفرع يتمتع بقدرة أكبر من الفروع الصناعية الأخرى في توليد القيمة المضافة، وبالتالي فإن الاهتمام به يعتبر مبرراً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً واجتماعياً.

هذا وقد واصلت القيمة المضافة لفرع الصناعات الغذائية نموها (بالأسعار الجارية) بشكل مرض خلال الفترة اللاحقة (1996-2004) حيث انتقلت من حوالي 60.2 مليار دج في سنة 1996 إلى حوالي 115.5 مليار دج في سنة 2004 أي بزيادة قدرها 92 %، ويرجع الفضل في تحقيق هذه الزيادة المسجلة في القيمة المضافة إلى القطاع الخاص الذي تفوق على القطاع العام منذ العام 1998، بحيث أصبح يساهم بـ 72.2 % من القيمة المضافة للقطاع في سنة 2004.

أما بالنسبة لتطور إنتاج فرع الصناعات الغذائية ومساهمته في تغطية الطلب الوطني (سبع مواد أساسية) - حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصائيات - وهي: الدقيق والسميد، مصبرات الفواكه، العجائن والكسكي، مصبرات الطماطم، الزيت، السكر، الحليب، فإن المعطيات المتوفرة حولها تبين أن متوسط الإنتاج السنوي لمجموع المواد قد سجل نمواً مطرداً خلال كامل فترات التخطيط من حيث الكمية، وهذا بالنسبة لجميع المواد المذكورة أعلاه.

ولكن رغم ذلك فإن متوسط نسبة تغطية الطلب الوطني التي كانت أصلا غير مرضية (حوالي 50 %) قد تقلصت بشغل منتظم على طول فترات التخطيط كما يوضحه الجدول التالي.

### تطور إنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 1967-1989

الوحدة: ألف طن، ./.

1989-85	1984-80	1977-74	1973-70	1969-67	الفترة
4132.4	3610.7	2531.5	2232.9	1607	الإنتاج
14.4	42.6	13.4	38.9	--	معدل النمو./.
45.1	48.4	48.8	49.4	49.8	معدل التغطية./.

المصدر اعد بناءا على معطيات: O.N.S .revenue statistiques N ' 31 année 1991.P2 فوزي عبد الرزاق. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاح - حالة الجزائر - رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 2007 .

وما يلفت الانتباه، هو ذلك التباين الكبير المسجل من مادة لأخرى فيما يخص نسبة تغطية الطلب الوطني، التي تراوحت بين نسبة دنيا 2% و 3% لمادتي السكر والزيت على الترتيب ونسبة عليا 77% و 85% لمادتي العجائن والطماطم المصبرة.

أما بخصوص تطور إنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 1990-2004 فقد سجل زيادة ملحوظة في بعض المواد بفضل استثمارات القطاع الخاص في هذه النشاطات.

ففي مجال تحويل الحبوب، عرف القطاع إنشاء 350 مطحنة جديدة منذ العام 1995 وصلت طاقتها الإنتاجية 7.5 مليون قنطار من السميد والدقيق سنة 2004 في مقابل 2.5 مليون قنطار للقطاع العام، وعرف إنتاج الحليب ومشتقاته إنشاء 1000 وحدة إنتاجية قدرها 900 مليون لتر في السنة لتضاف إلى 18 مركب التابعة للقطاع العام بطاقة إنتاجية تبلغ 1500 مليون لتر في السنة، ومع ذلك فإن الإنتاج الوطني لا يغطي إلا 38 % من احتياجات السوق الوطنية.

كما شهد إنتاج الدهون والزيوت دخول مؤسسة سيفيتال بطاقة إنتاجية سنوية 587 ألف طن مقابل 340 ألف طن للقطاع العام، ولم تتجاوز نسبة تغطية الطلب الوطني 8 %.

أما إنتاج السكر الذي يعتمد 100 % على المادة الأولية المستوردة، فقد عرف هو الآخر دخول مؤسسة سيفيتال بمعدل إنتاج سنوي 500 ألف طن في مقابل 240 ألف طن للقطاع العام.

إن الملفت للانتباه هو أن إنتاج الصناعات الغذائية خلال هذه الفترة تميز بالتذبذب من سنة لأخرى، حيث تراوح معدل النمو بين -12.3 % سنة 2002 و +13 % سنة 1998، ولم يتمكن من تحسين نسبة تغطية الطلب الوطني بالقدر المنشود، ويعود ذلك في اعتقادنا للأسباب الرئيسية التالية:

- تذبذب الإنتاج الزراعي.
- قدم جهاز الإنتاج في وحدات القطاع العام.
- نقص وأحيانا انقطاع التمويل بالماء.
- الاعتماد الكلي على الاستيراد في التمويل بالمادة الأولية بالنسبة للسكر والزيت.
- الاعتماد الكبير على الاستيراد في التمويل بالمادة الأولية بالنسبة السميد والدقيق.
- منافسة الإنتاج المستورد خاصة منذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق (سبتمبر 2005).

### التوصيات

- الإسراع بتأهيل مؤسسات القطاع العام في فرع الصناعات الغذائية بتحديث جهازها الإنتاجي لرفع قدرتها التنافسية، قبل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- توفير العقار الصناعي لمشروعات الصناعات الغذائية في المناطق الريفية لتكون قريبة من مراكز الإنتاج الزراعي.

- المرافقة المالية والتقنية من قبل البنوك والوزارة المعنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في فرع الصناعات الغذائية.
- إنشاء هيئة مشتركة بين وزارات الفلاحة، التجارة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة تسهر على التنسيق بين قطاع الفلاحة وفرع الصناعات الغذائية وقطاع التجارة الخارجية - الاهتمام بصورة متوازنة بجميع المداخل التي يمكن للصناعات الغذائية من خلالها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

### الهوامش:

- 1 -التجارة والأمن الغذائي. الخيارات المتاحة أمام الدول النامية. الموقع الالكتروني: <http://uae.qcv.aeuuaeqrcenttssuessx7353ax7353a1.htm>
- 2 -عز الدين فرج. الصناعات الغذائية. دار الفكر العربي. دمشق 1997 ص 3
- 3 -محمد السيد عبد السلام. الأمن الغذائي للوطن العربي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت 1998. ص 148
- 4 -فوزي عبد الرزاق. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الزراعي. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر 2007
- 5 -مغاري عبد الرحمن. اقتصاد الصيد البحري. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006
- 6 -لخلف عثمان. دور مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1995 ص 69
- 7-فوزي عبد الرزاق. المرجع السابق ص 162
- 8 -زبييري رابح. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1996
- 9 -زيد الحافظ. أزمة الغذاء في الوطن العربي. معهد الاتحاد العربي. ط.2. 1981